

CDIP/12/INF/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 7 أكتوبر 2013

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 18 إلى 21 نوفمبر 2013

### ملخص حلقة العمل "الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة"

من إعداد الأمانة

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة ملخصاً لحلقة عمل بشأن الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة التي نُظمت في إطار مشروع الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة (CDIP/7/4/Rev.) الذي وافقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السابعة المنعقدة في مايو 2011. وحضر حلقة العمل خبراء في موضوع هجرة ذوي المهارات وموضوع الملكية الفكرية من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بمرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

## المحتويات

2	معلومات عامة.....
2	ملخص حلقة العمل.....
1	1. دراسة التنقل الدولي لذوي المهارات العالية: توافر البيانات والحقائق المختزلة وبيانات الملكية الفكرية لأغراض تحليلات الهجرة.....
2	2. الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة: إطار تحليلي.....
5	3. الابتكار ونشر المعرفة والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة.....
6	الخلاصة.....
8	الملحق الأول: البرنامج.....
1	الملحق الثاني: قائمة المشاركين.....
1	

## معلومات عامة

اعتمدت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في سنة 2007 القرار الذي أنشأ رسمياً "جدول أعمال الويبو بشأن التنمية" بهدف وضع التنمية في قلب عمل المنظمة. وتضمن القرار اعتماد مجموعة من توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية وإنشاء لجنة معنية بالتنمية والملكية الفكرية. وصنفت التوصيات الخمس والأربعون إلى ست فئات تعكس مجالات التركيز الرئيسية لجدول أعمال التنمية. وتحتوي الفئة هاء "المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة" على التوصية 39 التي تنص على ما يلي:

"39. مطالبة الويبو، في حدود اختصاصها ومهمتها، بمساعدة البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بذلك، عن طريق إجراء دراسات حول هجرة الأدمغة وتقديم توصيات على أساسها."

وينفذ المشروع "الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة" (CDIP/7/4 REV) هذه التوصية.

وتمشيا مع الأنشطة المتوقعة في إطار هذا المشروع، يلخص هذا التقرير المناقشات والاستنتاجات الرئيسية لحلقة عمل الخبراء التي نظمت في مقر الويبو في 29 و30 أبريل 2013 تحت عنوان "الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة" وحضرها خبراء في موضوع هجرة ذوي المهارات وموضوع الملكية الفكرية من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية وتناولت عدة مسائل مشتركة للموضوعين المذكورين. ويرد برنامج حلقة العمل وقائمة المشاركين في ملحق هذه الوثيقة.

ولا تعكس هذه الوثيقة بالضرورة وجهة نظر أمانة الويبو بشأن الموضوعات المطروحة للنقاش، ولكن رأي الخبراء المشاركين في حلقة العمل.

## ملخص حلقة العمل

تتناول حلقة العمل ستة موضوعات مختلفة. ولكل موضوع دُعي خبير لإعداد وتقديم دراسة استقصائية. وطلب من خبراء آخرين من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية تقديم تعليقات على كل دراسة من أجل إثراء النقاش في حلقة العمل وتشجيع الحوار.

وقدمت سبع دراسات في ست جلسات مختلفة. ولكن يمكن إدراج الدراسات السبع في ثلاثة موضوعات واسعة، وهي:

(1) دراسة التنقل الدولي لذوي المهارات العالية: توافر البيانات والحقائق المختزلة وبيانات الملكية الفكرية لأغراض تحليلات الهجرة.

(2) الملكية الفكرية والتنقل الدولي لذوي المهارات: إطار للتحليل.

(3) الابتكار ونشر المعرفة والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة.

## 1. دراسة التنقل الدولي لذوي المهارات العالية: توافر البيانات والحقائق المختزلة وبيانات الملكية الفكرية لأغراض تحليلات الهجرة

ظلت لسنوات عديدة مشكلة النقص الحاد في البيانات عن تدفقات الهجرة من بين المشاكل الرئيسية المرتبطة بدراسة الهجرة الدولية و هجرة الأدمغة على وجه الخصوص. ورغم الجهود التي بذلها بعض من المنظمات الدولية في جمع البيانات عن المهاجرين ذوي المستوى التعليمي العالي أو المهاجرين في المهن التي تتطلب مهارات عالية - وهذا ما يميز هجرة الأدمغة في

غالبيتها، كانت تلك البيانات غير متوافرة تقريبا حتى وقت قريب نسبيا. وتحول هذا النقص في الأدلة إلى نقاش حول هجرة الأدمغة وما يرتبط بها من انعكاسات على التنمية الاقتصادية وذلك بالاستناد في غالب الأحيان إلى حجج نظرية.

وأدى توافر بيانات التعداد السكاني ابتداء من أواخر تسعينات القرن العشرين إلى دفعة جديدة في مجال البحث التجريبي. وبصورة خاصة، ساعدت بيانات التعداد السكاني في تقدير عدد المهاجرين والمغتربين عبر إجراءات عمليات التعداد السكاني كل عشر سنوات في مختلف البلدان. وتنطوي المنهجية المتبعة على جمع بيانات تعداد السكان المولودين خارج البلد في المؤسسات التعليمية والمهنية. وفي البداية، كانت البيانات الجديدة بشأن الهجرة متاحة في بلدان مختارة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ولكنها أصبحت متاحة الآن فيما يخص عدد كبير من البلدان، بما فيها البلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ومن بين الأمور الأخرى التي نتجت عن توافر البيانات تكوين فهم أفضل للعواقب الحقيقية للتنقل الدولي للعمال ذوي المهارات بالنسبة للبلدان المستقبلية ولإقتصادات المصدر على حد سواء. وبفضل تلك البيانات أصبح بالإمكان أيضا استكشاف السبل الكفيلة بتحويل هجرة الأدمغة إلى مكسب لبلدان المصدر أيضا - ولا سيما عودة المهاجرين ذوي مهارات مكتسبة في الخارج وتراكم رأس المال البشري بفضل الآفاق التي تتيحها الهجرة ودعم الشتات لتنمية وطنه. وفي ضوء هذا الدليل الأخير، أكد المشاركون في حلقة العمل على أن مصطلح "هجرة الأدمغة" ينطوي على نوع من الازدراء لأن هجرة العمال ذوي المهارات يمكن أيضا أن تفيد بلدان المصدر. وقالوا إن خبراء الهجرة نادرا ما يستخدمون هذا المصطلح حاليا واقترحوا اعتماد مصطلح آخر لوصف ظاهرة هجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية.

وبشكل عام، يبيّن التعداد السكاني لعام 2000، وهو أحدث البيانات المتاحة، أن الأغلبية الساحقة من المهاجرين تستقبلهم البلدان الناطقة بالإنكليزية. وفي الواقع أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أيضا وأستراليا وكندا هي أكبر البلدان المستقبلية للعمال ذوي المهارات العالية. ورغم أن بلدانا أخرى مثل فرنسا وسويسرا تتلقى عددا كبيرا من العلماء والمهندسين، لا يمكن مقارنة حجم تدفقات المهاجرين نحو تلك البلدان الناطقة بالإنكليزية.

ولئن توافرت البيانات القائمة على تعداد السكان لأغراض تحليل الهجرة، فقد أبرزت المناقشات بعض العوائق. وهناك عائق يكتسي أهمية بالغة وهو أن إحصاءات الهجرة لا تُحسب إلا كل عشر سنوات. ويرجع ذلك بالتحديد إلى أن عمليات التعداد السكاني - التي تُجرى في العادة مرة كل عشر سنوات - هي المصدر الرئيسي للبيانات.

ويتعلق العائق الآخر المهم بتعريف العمال (والمهاجرين) ذوي المستوى التعليمي العالي، وهو تعريف يتضمن مجموعة غير متجانسة للغاية من المهارات. وأشار المشاركون في حلقة العمل بصورة خاصة إلى أن بيانات التعداد السكاني لا تحتوي على كثير من المعلومات عن العاملين في مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات - "العاملون في مجال المعرفة" - ولذلك فلا بد من جمع البيانات من مصادر أخرى.

ومن بين المصادر البديلة للبيانات المعلومات عن التنقل الدولي للطلاب. وتحدث نسبة كبيرة من هجرة ذوي المهارات أولا عن طريق تأشيرات الطلاب: إذ يسجل الشباب من جميع أنحاء العالم للحصول على شهادات البكالوريا أو الماجستير أو الدكتوراه في الخارج، وإن لم يجبروا على العودة إلى بلدانهم فغالبا ما يبحثون عن وظيفة في البلد الأجنبي الذي استضافهم كطلاب.

وتطرق المشاركون كذلك إلى إمكانية استخدام المعلومات عن المخترعين المهاجرين التي يمكن استخراجها من البيانات المتعلقة بالبراءات (بيانات البراءات والمخترعين). ويمكن للبحوث في مجال الهجرة الاستفادة من استخدام هذا النوع من المعلومات. ويرجع ذلك في جزء منه إلى أن السنوات العشرين الماضية شهدت زيادة ملحوظة في التدفقات العالمية للعلماء والمهندسين سواء بالأرقام المطلقة أو كنسبة مئوية من إجمالي تدفقات الهجرة. وهذا يجعل من المفيد جدا استخدام بيانات البراءات

والمخترعين لأعراض التحليل لأن هذه البيانات تبين بدقة مجموعة فرعية محددة من الأشخاص ذوي قدرات ابتكارية عالية. وعلاوة على ذلك، تُستخرج تلك البيانات من سجلات البراءات، مما يعني تفادي الحاجة إلى تسخير المال والوقت لتجميع الإحصاءات.

ولحد الآن، فإن المراجع التجريبية النادرة والمتنامية بشأن هجرة ذوي المهارات العالية والابتكار تركز بشكل رئيسي على الولايات المتحدة، إضافة إلى تجربة الهجرة لبلدان آسيوية مختارة، ولا سيما الهند والصين. وتوجد أدلة أقل بكثير بالنسبة للبلدان الأخرى، وخصوصاً فيما يتعلق بدور الشتات في التأثير على نتائج الابتكار ونشر المعرفة على الصعيد الدولي. ومرة أخرى، شدّد المشاركون في حلقة العمل على إمكانية استخدام بيانات البراءات والمخترعين للتغلب على هذا النقص في الأدلة التجريبية.

ولا يكون استخدام بيانات البراءات والمخترعين لتحليل الهجرة دون عوائق. والعائق البالغ الأهمية هو عدم الإبلاغ، بشكل عام، عن جنسية المخترعين أو مسقط رأسهم ولا يُذكر سوى بلد إقامتهم الحالية. وعرضت حلقة العمل بشكل مستفيض طريقة للتغلب على ذلك العائق وهي ما يسمى "مطابقة الأصل العرقي" أو "توضيح الأصل العرقي" لأسماء المخترعين (على سبيل المثال من المحتمل أن يكون المخترع الحامل لاسم من قبيل غوبتا أو اسم ديساي من أصل هندي). وعند التحقق من الأصل الثقافي للمخترعين، يمكن بعد ذلك استنتاج احتمال كونهم من المهاجرين.

ومن بين الأمثلة لتقنيات مطابقة الأصل العرقي التي قدمت في حلقة العمل نظام IBM-GNR<sup>1</sup> وهو برنامج حاسوبي يستخدم السجلات التاريخية للهجرة إلى الولايات المتحدة ويقدم قائمة شاملة تتألف من 75 000 اسم كامل مرتبط ببلد أصلي - وهي بدورها "قاموس" للأسماء والأصول الثقافية على مر الزمان. وباستخدام البرنامج، يمكن، مع هامش من الاحتمال، تقدير عدد المخترعين المقيمين في بلدان مختلفة من بلدهم الأصلي. وعلاوة على ذلك، يمكن لذلك البرنامج تقديم معلومات عن عدد المخترعين غير المهاجرين ولكن ذوي أصول أجنبية (الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين)، والذين بإمكانهم أداء دور مثل دور عمال الشتات ذوي المهارات. والميزة الأخرى للبرنامج هي قدرته على تقديم احتمالات بشأن جنس المخترعين استناداً إلى أسمائهم، مما يتيح فرصة لمعرفة نسبة الرجال والنساء من المهاجرين ذوي المهارات. وإن كان استخدام هذه التقنيات ينطوي على هامش من الخطأ، اتفق المشاركون على ضرورة استخدامها من أجل تحصيل فهم أفضل لظاهرة هجرة ذوي المهارات العالية والدور المحتمل للملكية الفكرية.

ومن بين العوائق المهمة في توظيف بيانات البراءات كمصدر للمعلومات عن الهجرة هو التباين في نشاط تسجيل البراءات. فعلى سبيل المثال، أظهرت الأبحاث أن أكثر من نصف الاختراعات في البلدان المرتفعة الدخل ليست محمية ببراءة. وأظهرت أيضاً التفاوت الكبير في توزيع قيم البراءات. ولا يحصل أبداً بعض المخترعين على أية براءة، فيما لا يحصل كثير منهم سوى على عدد قليل منها. وينبغي أخذ ذلك التباين بعين الاعتبار عند رسم خرائط تدفقات التنقل الدولي للمخترعين.

وفي الأخير، ناقش المشاركون في حلقة العمل قياس وقع المهاجرين العائدين. ومن شأن دراسة المعلومات عن المخترعين العائدين كما هي مستنتجة من بيانات البراءات إضافة منظور مهم للتحليل. بيد أنه حتى الآن يحول غياب محددات فريدة للمخترعين دون تحليل كيفية تأثير المخترعين العائدين على نتائج التنمية الاقتصادية.

وبالتوازي مع استخدام أساليب مطابقة الأصل العرقي لمعرفة المخترع المهاجر من غير المهاجر، رحب المشاركون في حلقة العمل بما قامت به أمانة الويبو في رسم خرائط لأنماط هجرة المخترعين باستخدام الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. واتفق المشاركون على أن هذه البيانات الجديدة تشبه إحصاءات المهاجرين المهرة بصفة عامة، وتشبه بصفة خاصة ما أفادته الأدلة السردية والدراسات الإفرادية بشأن هجرة العلماء والمهندسين والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات

<sup>1</sup> يعني مختصر IBM-GNR نظام أي بي إم للتعرف على الأسماء العالمية.

والاتصالات. ويمكن لتحليل الهجرة والابتكار الاستفادة بشكل كبير من استخدام بيانات الهجرة المستخرجة من الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات لأغراض البحوث الاقتصادية. وشجع العديد من المشاركين الويبيو على إجراء مزيد من البحوث بشأن الهجرة والملكية الفكرية والابتكار باستخدام تلك المجموعات من البيانات وما يرتبط بها من بيانات أخرى، إضافة إلى تبادل أكبر قدر ممكن من البيانات مع الباحثين.

وتتميز مجموعة بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات بعدد من المزايا مقارنة بمجموعات أخرى من بيانات البراءات - المخترعين. فهي تتضمن، على وجه الخصوص، إحصاءات الهجرة بالنسبة لعدد كبير من البلدان، وتسمح بإجراء مقارنات بين البلدان لأن إجراءات الإيداع نفسها تُطبق على جميع المودعين من مختلف البلدان، وتشمل، على الأرجح، على براءات عالية القيمة لأن المودعين مستعدون لتحمل تكاليف الحصول على الحماية خارج مكتب إيداع الطلب الأول. وفوق كل ذلك، تتيح بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات معلومات مباشرة عن جنسية المخترع ومحل إقامته، مما يعني تفادي ضرورة استنتاج الأصل الثقافي المحتمل لأسماء المخترعين.

وأشار المشاركون إلى أن بيانات هجرة المخترعين المستخرجة من طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات يحتمل أن تعطي تقديراً أقل للحجم الحقيقي لتدفقات الهجرة لأنها لا تشمل المخترعين المولودين خارج البلدان المضيفة التي منحتهم الجنسية. كما أنها لا تشمل مهاجري الجيل الثاني والثالث. ومن المحتمل جداً أن تكون الإحصاءات الفعلية للهجرة ما بين الأرقام التي تتيحها أساليب مطابقة الأصل العرقي والأرقام المستخلصة من بيانات طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات.

## 2. الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة: إطار تحليلي

ركّز جزء كبير من المناقشات التي جرت في حلقة العمل على الصلات المحتملة القائمة بين نظام الملكية الفكرية الذي تنتجه البلدان من جهة، وهجرة أئمة العاملین من جهة أخرى. وبعبارة أخرى، هل توجد علاقة بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة؟ وهل هناك، في حال وجودها، اختلاف بين البلدان النامية في هذا الخصوص؟ وهل تؤثر الملكية الفكرية في القرارات التي يتخذها الخبراء العلميون والمهندسون فيما يخص تحديد المكان الذي يمارسون فيه مهنتهم؟ وهل يسهم نقص حماية الملكية الفكرية في هجرة أئمة العاملین؟ وهل يؤثر الشتات والمهاجرون العائدون في كيفية حماية الملكية الفكرية في بلدانهم الأصلية؟ وهل لنظام الملكية الفكرية دور في الأثر الذي يحدثه الشتات والمهاجرون العائدون على الابتكار والتنمية في بلدانهم الأصلية؟

ولا توجد أية بحوث تجريبية للردّ على هذه الأسئلة- ومن أسباب ذلك نقص المعلومات عن تدفقات الهجرة. وليس هناك سوى بعض المقالات النظرية، التي خلصت إلى أنه لا يمكن لبلد ما استقطاب الخبراء العلميين الدوليين والمخترعين إلا بحماية الملكية الفكرية بعد بلوغ مستوى حرج من القدرة الإبداعية.<sup>2</sup>

وعلاوة على ذلك بين بعض العلماء أنّ بإمكان الشتات تدعيم مؤسسات بلدانهم الأصلية. فيمكن للبيئة المؤسسية المحسنة التي يوجد فيها هؤلاء العاملون في الخارج أن تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث إصلاحات مؤسسية في بلدانهم الأصلية. وفيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية، تساءل بعض المشاركين في حلقة العمل عن احتمال تأثير هجرة العاملین المهرة إلى الخارج على فعالية نظام الملكية الفكرية في تحقيق أهدافه المتعلقة بتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا.

وأخيراً دفع فريق من الباحثين الآخرين بأنّ في مقدور نظام الملكية الفكرية لبلدان المصدر زيادة منافع الشتات وتحويل هجرة الأدمغة إلى كسب للأدمغة. وفيما يلي الأساس المنطقي لتلك الحجّة: فيمكن أن تسهم حماية الملكية الفكرية في استقطاب العاملین إلى قطاع الابتكار؛ ونتيجة لذلك تصل المعارف التي يعود بها الشتات إلى طائفة واسعة من العاملین ذوي القدرة

<sup>2</sup> انظر، على سبيل المثال، McAusland, Carol, and Peter Kuhn. 2011. "Bidding for Brains: Intellectual Property Rights and the International Migration of Knowledge Workers." *Journal of Development Economics* 95(1): 77-87.

المحسنة على استيعابها لتحويلها إلى ابتكار على الصعيد المحلي. ومن ثم فإنّ تدعيم نظام الملكية الفكرية يفاقم الآثار التي يحدثها الشتات على الابتكار في بلدانهم الأصلية. ويبدو أنّ بعض الأدلة تصبّ في هذا الاتجاه، ولو أنّه من السابق لأوانه الخلوص إلى أية استنتاجات قاطعة.

كما أكّد المشاركون في حلقة العمل على احتمال تأثير الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. ويمكن للملكية الفكرية، من خلال تلك العلاقة المحتملة، تحفيز نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وإلى جانب ذلك بين العلماء أنّ بإمكان المهاجرين حفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة إلى بلدانهم الأصلية – من خلال وسائل عدة منها مثلا تحسين سمعة بلدانهم الأصلية في شبكات الأعمال الدولية.

وخلاصة القول هي أنّ المشاركين لاحظوا أنّ دور الملكية الفكرية في سياق هجرة العاملين من ذوي المهارات العالية يمثل مجال بحث مهم لم يخضع لدراسات كافية ووافية حتى الآن، وهو مجال يمكن تحليله باستخدام البيانات الخاصة بالبراءات - المخترعين.

وقد أظهرت دراسات كثيرة – بما في ذلك عملية رسم الخرائط التي قامت بها أمانة الويبو - أنّ الاقتصادات الأفريقية هي الأكثر تضرراً من هجرة العاملين المهرة – من حيث القيمة النسبية على الأقل. وبناء عليه كرست حلقة العمل قسطاً من المناقشات لخصائص الاقتصاد الأفريقي. وتشير البيانات إجمالاً إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي الوجهة الرئيسية للأفارقة من ذوي المهارات العالية. غير أنّ هناك، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بلدانا أخرى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستفيد من تلك المهارات الأفريقية المهاجرة، ولا سيما فرنسا والمملكة المتحدة وكندا. ومن بين الاقتصادات الأفريقية الأكثر تضرراً من هجرة الأدمغة يبرز كل من ليبيريا وغانا وسيراليون وموريشيوس وكينيا.

وسلط المشاركون في حلقة العمل الضوء على اعتبارين هامين فيما يخص أفريقيا. ويتعلّق الاعتبار الأوّل بتنفيذ السياسات التي تشترط عودة المهاجرين المهرة – بمن فيهم المخترعون – إلى أوطانهم الأصلية. وعلى الرغم من أنّ كثيراً من الحكومات الأفريقية أولت اعتباراً لشرط العودة المذكور، فإنّ تنفيذ تلك السياسات دون تهيئة الظروف المناسبة في البلد الأصلي قد يضرّ أكثر مما ينفع. أمّا الاعتبار الثاني فيتعلّق بتأثير الشتات على تنمية الاقتصادات الأفريقية. وكمثال على ذلك ركّزت حلقة العمل على حالة جنوب أفريقيا. وتمثّل جنوب أفريقيا، ولو أنّ وضعها لا يعكس بالضرورة وضع الاقتصادات الأفريقية المنخفضة الدخل، حالة مهمة يمكن أن تخضع لدراسة إفرادية، إذ هي تعاني من هجرة قوتها العاملة الماهرة ولكنها تستقطب، في الوقت نفسه، عدداً هائلاً من العاملين الموهوبين القادمين من الاقتصادات الأفريقية الأخرى؛ وهناك احتمالان فيما يخص هؤلاء العاملين، فهم إمّا يتقنون في جنوب أفريقيا أو يستعملونها كبداية عبور إلى اقتصادات أكثر تطوراً. وفي غضون ذلك يُنظر إلى مواطني جنوب أفريقيا الموجودين في الخارج كمهنيين ومقاولين ناجحين. ولكن لا يبدو أنّهم يسهمون بكثرة في النظام الوطني للابتكار الذي وضعه بلدهم الأصلي. والملاحظ أنّ ذلك النظام كفيل بإقامة علاقات علمية وصناعية مع المؤسسات والباحثين في البلدان الأجنبية، ولكن ليس مع مواطني جنوب أفريقيا الموجودين في تلك البلدان. وبصورة أعمّ، لاحظ الحضور أنّ البلدان الأفريقية لا تعرف الكثير عن مواطنيها المغتربين. ولا بدّ من مراعاة انقطاع الصلة بين بعض البلدان الأفريقية ومواطنيها المغتربين المهرة لدى تصميم سياسات ترمي إلى حشد تلك الفئة لأغراض التنمية الوطنية.

### 3. الابتكار ونشر المعرفة والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة

في الختام استكشف المشاركون في حلقة العمل الروابط القائمة بين المهاجرين ذوي المهارات العالية والابتكار والمقاولات ونشر المعرفة.

وطالما أشارت المؤلفات الخاصة بالابتكار إلى أنّ القرب الجغرافي بين العاملين في مجال المعرفة يؤدي إلى ظهور علاقات اجتماعية تيسر نقل المعرفة الضمنية – ممّا يفسّر مثلاً تجمع أنشطة الابتكار في سيليكون فالي.

غير أنّ العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس تتأثر هي أيضا بكثير من العوامل غير العامل الجغرافي. ومن تلك العوامل الانتماء العرقي المشترك – أي الانتماء إلى ثقافة واحدة وبلد واحد. ويؤثر الانتماء العرقي المشترك تحديدا في نشر المعرفة بين المهاجرين من ذوي الأعراق المشتركة المقيمين في البلد المضيف نفسه. كما يؤثر الانتماء العرقي المشترك في دور الشتات ذوي المهارات العالية. وبالفعل يمكن أن يشكل الشتات من ذوي المهارات الفكرية العالية جماهير خفية في الخارج تنقل المعلومات إلى أوطانها الأصلية. وقد جلب ذلك الافتراض، على الرغم من نقص البحوث التجريبية بشأنه، اهتمام الأكاديميين وواضعي السياسات على حد سواء، خصوصا من منظور بلدان المصدر المنخفضة الدخل. فبإمكان المغتربين المهرة المقيمين في البلدان الرائدة في مجال التكنولوجيا تأدية دور مهم في نقل المعرفة إلى أوطانهم الأصلية.<sup>3</sup>

وهل للملكية الفكرية أي دور في ذلك؟ إنّ حماية الملكية الفكرية تسهم في تيسير التجارة ونشر الأفكار على الصعيد الدولي عن طريق سبل عدة منها مثلا الكشف عن البراءات والترخيص. غير أنّ حماية الملكية الفكرية قد تتسبب كذلك في رفع تكاليف استخدام الأفكار لإجراء المزيد من البحوث، مما يعرقل نشر المعرفة – وذلك ما يُسمّى أثر "الحقوق غير التوفيقية". وإذا كانت حماية الملكية الفكرية تسهم فعلا في تيسير التجارة، وإذا كان هناك احتمال لخوض الشتات بشكل متفاوت في تجارة الأفكار مع بلدانهم الأصلية، فإنّ فئة البراءات وفئة المغتربين قد تصبحان فئتين مكملتين لبعضهما بعضا فيما يخص تدفق المعرفة على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال أظهرت بحوث أجريت مؤخرا أنّ المغتربين الصينيين أكثر فعالية بكثير من المغتربين الهنديين فيما يخص نقل المعرفة إلى البلد الأصلي<sup>4</sup>. وتناقش المشاركون في حلقة العمل دور الملكية الفكرية في تفسير هذه النتيجة.

ويوجد كم هائل من البيانات التجريبية على إسهام المهاجرين في الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي تتحقق في البلد الذي يستضيفهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، تشير التقديرات إلى أنّ المهاجرين ينتجون نحو 25 بالمائة من مجموع البراءات الأمريكية – كما توحى به البيانات المستقاة من مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات. وبالتالي أصبحت كيفية استقطاب المهاجرين المهرة القادرين على تعزيز الابتكار والمقاولة على الصعيد الوطني موضوعا بارزا من مواضيع السياسة العامة في ذلك البلد، وفي غيره من البلدان الأخرى المرتفعة الدخل.

وإلى جانب الوثائق التي تبين إسهام العاملين المهاجرين، هناك نقاش أكاديمي ساخن حول كيفية تأثير المهاجرين المهرة على حصائل الابتكار والأداء الاقتصادي. فيبدو مثلا أنّ البحوث التي أجريت في الآونة الأخيرة تُظهر أنّ المهاجرين ليسوا أكثر إبداعا من سكان البلد، عندما تُؤخذ الخلفية التعليمية في الحسبان – ولكنهم ليسوا أقلّ إبداعا منهم أيضا<sup>5</sup>. وبعبارة أخرى، هناك تكافؤ في المهارات بين المهاجرين وسكان البلد.

وطرح المشاركون في حلقة العمل أيضا التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن الاستعاضة عن العاملين من السكان البلد بالمهاجرين أو تكملتهم بهم؟ وفي إطار تفسيري بسيط، يوجّه أخطر المهاجرين منحى العرض الخاص بالعمالة إلى الأسفل ويسهمون بالتالي في خفض أجور سكان البلد الذين ينتمون إلى فئة المهارات ذاتها. غير أنّ المثير للاهتمام هو أنّ معظم الدراسات التجريبية تُظهر أنّ أجور سكان البلد المنتمين إلى الشريحة التعليمية والمهنية ذاتها تشهد ارتفاعا في الواقع. ومن التفسيرات المعقولة لتلك النتيجة احتمال وقوع صدمات تكنولوجية تسهم في زيادة نسبة العمالة (والأجور) في أوساط كل من

<sup>3</sup> انظر ما يلي: Agrawal, Ajay, Devesh Kapur, John McHale, and Alexander Oettl. 2011. "Brain Drain or Brain Bank? The Impact of Skilled Emigration on Poor-country Innovation." *Journal of Urban Economics* 69(1): 43–55, Kerr, William R. 2008. "Ethnic Scientific Communities and International Technology Diffusion." *Review of Economics and Statistics* 90(3): 518–537

<sup>4</sup> انظر ما يلي: Kerr, William R. 2008. "Ethnic Scientific Communities and International Technology Diffusion." *Review of Economics and Statistics* 90(3): 518–537

<sup>5</sup> انظر ما يلي: Hunt, Jennifer. 2011. "Which Immigrants Are Most Innovative and Entrepreneurial? Distinctions by Entry Visa." *Journal of Labor Economics* 29(3): 417–457



سكان البلد والمهاجرين في آن واحد. ومن التفسيرات الممكنة الأخرى احتمال وجود عوامل خارجية تزيد من إنتاجية العاملين المهرة من سكان البلد بفضل الآثار المعرفية الجانبية للمهاجرين المهرة.

وفي هذا السياق لاحظ بعض المشاركين في حلقة العمل أنه لا بد للبحوث الخاصة بالهجرة والابتكار أن تضع دور الشركات في صميم تحليلاتها. ذلك أنّ الشركات هي المستفيد النهائي من رأس المال البشري وعمليات نقل التكنولوجيا من خلال الهجرة. ومن منظور الشركات يمكن النفاذ إلى المعرفة الأجنبية بانتهاج سبيلين بديلين هما: أولاً، توظيف باحثين أجانب وغيرهم من العاملين ذوي المهارات العالية (الهجرة)؛ وثانياً، الاقتراب من مصدر المعرفة الأجنبية (ترحيل أنشطة البحث والتطوير إلى الخارج). ويجب على البحوث النظرية والتجريبية المتعلقة بالهجرة والابتكار الاعتراف باحتمال المبادلة بين هاتين القناتين والسعي، في هذا السياق، إلى استكشاف كيف يمكن للملكية الفكرية التأثير في استراتيجيات الشركات الخاصة بالتوظيف وتحديد مواقع أنشطة البحث والتطوير.

وأشار المشاركون إلى أنّ الشركات هي التي تمول الهجرة في بعض البلدان - كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً - في حين تعتمد الهجرة على العرض في بلدان أخرى - مثل كندا - بمعنى أنّ المهاجرين يُختارون وفق خلفيتهم التعليمية وخبرتهم وليس حسب احتياجات الشركات. وعليه فإنّ فهم الدور الذي تؤديه الشركات في مختلف أنظمة الهجرة من الأمور المهمة في تقييم كيفية إسهام المهاجرين في اقتصادات البلدان التي تستضيفهم. ولحسن الحظ يتيح تطوّر مجموعات البيانات الجديدة التي تقارن بين احتياجات أصحاب العمل ومهارات العاملين فرصاً جديدة لإجراء البحوث في هذا المجال.

## الخلاصة

اُختمت حلقة العمل بمحاور مفتوح عن جميع المواضيع التي تناولتها الحلقة، وسعت الحلقة إلى إصدار توصيات بشأن نوع العمل التحليلي الذي يمكن للويبو أن تضطلع به في المستقبل.

أولاً ساد توافق واسع النطاق في الآراء بين المشاركين في حلقة العمل على أنه ليس من المرجح وجود علاقة مهمة "من الدرجة الأولى" بين نظام الملكية الفكرية في البلدان وتنقل السكان المهرة منها إليها. وفي الواقع إن وجدت أية علاقة عملية بين النظامين، فربما تكون هذه العلاقة محكومة بمستوى التنمية وفرص العمل المتاحة في تلك البلدان. وعلاوة على ذلك أضاف المشاركون في حلقة العمل أن دراسة هذه العلاقة تطرح تحديات من الناحية النظرية لأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة تعلمان على مستويين مختلفين: فنظام الملكية الفكرية في البلدان يعمل على مستوى المؤسسات، أي على المستوى الكلي. أما قرار أي مخترع أو أي عامل يتمتع بمهارة عالية بالهجرة، فإنه يتخذ على المستوى الفردي. وعليه من الصعب وضع إطار تحليلي مناسب للربط بين المستويين.

وعلى الرغم من هذا التخوف العام، فإن الملكية الفكرية قد تؤدي دوراً غير مباشر في تحديد حصائل الهجرة. وقد تكون إحدى الصلات المحتملة للربط بين الملكية الفكرية والهجرة هي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تؤثر سياسات الملكية الفكرية في قرارات المستثمرين الأجانب وفي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما من شأنه أن يقلل حوافز الهجرة الخارجية - إذ إن الشركات من بلدان الدخل المرتفع تتيح فرص عمل في الاقتصادات الأقل تقدماً. إلا أن من الضروري مراعاة الآثار التفاعلية فقد أظهرت بعض الأدبيات أن العمال المهرة في الخارج يعززون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مواطنهم.

وخلص المشاركون إلى أنه نظراً لارتفاع تنقل المخترعين، قد تكون الويبو في مكان جيد لمواصلة البحث عن أسباب هجرة المهارات وعواقبها. وإن كان إنشاء قاعدة بيانات هجرة المخترعين في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات إسهاماً قيماً بالفعل في أعمال مجتمعات البحث، فيمكن بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه. ولا يزال عدد كبير من أسئلة البحث مطروحة عن موضوع زيادة هجرة العمال أصحاب المهارات والابتكار دون إجابة.

وأوصى بعض المشاركين في حلقة العمل بأن تشارك الويبو في البحث لتوضيح الأصل الثقافي المريح للمخترعين الذين يستخدمون أسماءهم وألقابهم لوصف المخترع وخلفيته في مجال الهجرة. وفي الوقت ذاته سلط بعض المشاركين الضوء على أهمية إجراء دراسات استقصائية للمخترعين، إذ يمكن للأدلة المجمعة في إطار هذه الدراسات الاستقصائية أن تساعد على وصف المخترعين وممارستهم في مجال الحصول على البراءات، وتبين أسباب هجرة المخترعين في المقام الأول وتؤدي إلى تعميق فهم تأثير هجرة المخترعين في حصائل الابتكار في الموطن وفي البلد المضيف. وأخيرا يمكن لإجراء دراسة استقصائية للمخترعين مباشرة أن يساعد أيضا على فهم أية علاقة قد تربط بين حماية الملكية الفكرية وهجرة هذه الطبقة الفرعية من العمال المهرة على الصعيد الدولي.

وفيما يخص التوجه الموضوعي لأعمال البحث في المستقبل، شدد الحوار من جديد على نقطتين، الأولى هي أن تحليل الهجرة يلزم أن يولي المزيد من الاهتمام لسلوكيات الشركات. وثانيا يلزم تعميق فهم ظاهرة هجرة العمال أصحاب المهارات العالية العائدة إلى الوطن التي لا تزال لم يحقق فيها بما يكفي، بيد أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون في نهاية المطاف أحد أهم الدوافع لحفز التنمية الاقتصادية في البلدان المرسلّة.

[يلي ذلك الملحق الأول]



WIPO/EXP/IP/GE/13/INF/1

الأصل: بالإنكليزية  
التاريخ: 24 أبريل 2013

## اجتماع خبراء الويبو بشأن الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة

تنظّمه

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

جنيف، 29 و30 أبريل 2013

**البرنامج**

من إعداد الأمانة

الاثنين 29 أبريل 2013

9:00 – 9:20 كلمة ترحيب ومقدمة من:

السيد كارستن فينك، كبير الخبراء الاقتصاديين، شعبة الشؤون الاقتصادية والإحصاءات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، جنيف

10:50 – 9:20 **الجلسة 1: التنقل الدولي للعاملين المهرة: لمحة عامة**

المتحدثان: السيد شاغلار أوزدن، كبير الخبراء الاقتصاديين، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

والسيد كرستوفر بارسونس، أستاذ، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة

المعلق الأول: السيد ميشيل بيني، أستاذ، جامعة لكسمبرغ، لكسمبرغ

المعلق الثاني: السيد بيلا هوفي، رئيس قسم الهجرة، شعبة السكان بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

11:10 – 10:50 استراحة

13:30 – 11:10 **الجلسة 2: استخدام بيانات البراءات لتتبع أنماط هجرة العاملين المهرة**

المتحدث: السيد فرانسيسكو لسوني، أستاذ، جامعة بوردو الرابعة، بوردو، فرنسا

المعلق الأول: السيدة برونوين هال، أستاذة، إدارة علوم الاقتصاد، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية

المعلق الثاني: السيدة ثيودورا شينوجياني، كبيرة الخبراء الاقتصاديين، إدارة التوظيف، شؤون العمل والشؤون الاجتماعية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس

**نقل المخترعين على الصعيد الدولي: عملية رسم الخرائط**

المتحدث: السيد إرنست ميغلز، باحث اقتصادي، شعبة الشؤون الاقتصادية والإحصاءات، الويبو

14:30 – 13:30 مأدبة غداء تقدمها الويبو

16:00 – 14:30 **الجلسة 3: شبكات المقيمين في الخارج وانتشار المعارف على الصعيد الدولي**

المتحدث: السيد آجيا أغراوال، أستاذ، مدرسة روتمان لعلوم الإدارة، تورونتو، كندا

المعلق الأول: السيد هيليل رابوبرت، أستاذ، جامعة بار إيلان، رمات غان، إسرائيل

المعلق الثاني: السيدة روبرتا برمارتيني، شعبة الشؤون الاقتصادية والإحصاءات، الويبو، جنيف

استراحة 16:00 – 16:30

الجلسة 4: الهجرة والابتكار وتنظيم المشروعات على الصعيد الدولي 18:00 – 16:30

المتحدث: السيد ويليام كير، أستاذ، مدرسة هارفارد للأعمال، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية

المعلق الأول: السيد جينيونغ كيم، أستاذ، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة كوريا، سيول

المعلق الثاني: السيدة كريستيان كوتش، كبيرة المتخصصين في سياسات الهجرة، منظمة العمل الدولية، جنيف

مأدبة عشاء تستضيفها الويبو 19:00

الثلاثاء 30 أبريل 2013

الجلسة 5: حماية الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة 10:30 – 9:00

المتحدث: السيد أريزا ناغافي، أستاذ، جامعة بولونيا، إيطاليا

المعلق الأول: السيدة شيارا فرانزوني، أستاذة، قسم الإدارة الهندسية، كلية ميلانو للتقنيات المتعددة، إيطاليا

المعلق الثاني: السيد جوليو رافو، باحث اقتصادي، شعبة الشؤون الاقتصادية والإحصاءات، الويبو

استراحة 11:00 – 10:30

الجلسة 6: هجرة الأدمغة والملكية الفكرية في أفريقيا 12:00 – 11:00

المتحدث: السيد فرانسوا كابوري، أستاذ، جامعة جورجتاون، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

المعلق الأول: السيد مايكل كان، أستاذ، جامعة ستلنبوش، كيب تاون

المعلق الثاني: السيد إيغور بونوفيتش، مسؤول الشؤون الاقتصادية، شعبة أفريقيا، البلدان الأقل نمواً والبرامج الخاصة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف

اختتام الحلقة 12:45 – 12:30

المتحدث: السيد كارستن فينك

مأدبة غذاء تقدمها الويبو 14:00 – 12:45

[يلي ذلك الملحق الثاني]



WIPO/EXP/IP/GE/13/INF/2 PROV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 30 أبريل 2013

## اجتماع خبراء الويبو بشأن الملكية الفكرية وتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة

تنظّمه

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

جنيف، 29 و30 أبريل 2013

قائمة المشاركين

من إعداد الأمانة

## I. INTERNATIONAL INTERGOVERNAMENTAL ORGANIZATIONS

### INTERNATIONAL LABOR ORGANIZATION

Christiane KUPTSCH (Ms.), Senior Specialist in Migration Policy, International Labor Organization (ILO), Geneva

### INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION

Olivier FERRARI, Research Officer, Migration Research Division, International Organization for Migration (IOM), Geneva

Rudolf ANICH, Research Officer, Migration Research Division, International Organization for Migration (IOM), Geneva

### ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT

Theodora XENOIANI (Ms.), Senior Economist, Directorate for Employment, Labour and Social Affairs, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris

### UNITED NATIONS

Bela Hovy, Chief Migration Section, Population Division, Department of Economic and Social Affairs (DESA), United Nations, New York

### UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

Igor PAUNOVIC, Economic Affairs Officer, **Division for Africa, Least Developed Countries and Special Programmes**, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva

### UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION

Adnan SERIC, Project Manager, Private Sector Development, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Vienna

### WORLD BANK

Çağlar ÖZDEN, Senior Economist DECRG, Trade and International Integration, World Bank, Washington D.C.

WORLD HEALTH ORGANIZATION

Peter BEYER, Senior Advisor, Public Health, Innovation and Intellectual Property, World Health Organization (WHO), Geneva

WORLD TRADE ORGANIZATION

Roberta PIERMARTINI (Ms.), Counsellor, Economic Research and Statistics Division, World Trade Organization (WTO), Geneva

II. OTHER INSTITUTIONS

BAR ILAN UNIVERSITY

Hillel RAPOPORT, Professor, Department of Economics, Bar Ilan University, Ramat Gan, Israel

BOCCONI UNIVERSITY - CENTER FOR RESEARCH IN INNOVATION, ORGANIZATION AND STRATEGY

Gianluca TARASCONI, Database Architect, Center for Research in Innovation, Organization and Strategy, Bocconi University and Observatoire des sciences et des techniques (OST), Paris

HARVARD BUSINESS SCHOOL

William R. KERR, Assistant Professor, Harvard Business School, Boston, United States of America

KOREA UNIVERSITY

Jinyoung KIM, Professor, Department of Economics, Korea University, Seoul

UNIVERSITY OF CALIFORNIA BERKLEY

Bronwyn H. HALL (Mrs.), Professor, University of California Berkley, Berkley, United States of America

UNIVERSITY OF GEORGETOWN

François P. KABORÉ, Assistant Professor, Georgetown University, Washington D.C.

UNIVERSITÉ MONTESQUIEU – BORDEAUX IV

Francesco LISSONI, Associate Professor, Université Montesquieu – Bordeaux IV, Pessac, France



UNIVERSITY OF STELLENBOSCH

Michael KAHN, Professor, University of Stellenbosch, Cape Town, South Africa

OXFORD UNIVERSITY

Christopher PARSONS, Research Officer, International Migration Institute, Oxford Department of International Development, Oxford, United Kingdom

POLYTECHNIC UNIVERSITY OF MILAN

Chiara FRANZONI (Mrs.), Assistant Professor, Department of Management Engineering, Polytechnic University of Milan, Milan, Italy

UNIVERSITY OF BOLOGNA

Alireza NAGHAVI, Assistant Professor of Economics, Department of Economics, University of Bologna, Bologna, Italy

UNIVERSITY OF LUXEMBOURG

Michel BEINE, Full Professor, University of Luxembourg, Luxembourg

UNIVERSITY OF TORONTO

Ajay K. AGRAWAL, Peter Munk Professor of Entrepreneurship, University of Toronto and NBER, Toronto, Canada

III. SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Carsten FINK, Chief Economist, Economics and Statistics Division

Julio RAFFO, Researcher, Economics Section, Economics and Statistics Division

Ernest MIGUELEZ, Researcher, Economics Section, Economics and Statistics Division

[نهاية الملحق الثاني والوثيقة]